

Distr.: General
2 December 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية
الدورة الرابعة

جنيف، 25-27 كانون الثاني/يناير 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

معالجة المسائل البنوية - تعزيز اتساق وتماسك السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإئتمانية المتعددة الأطراف مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تقدم هذه المذكرة لمحة عامة عن المسائل البنوية المترابطة في الاقتصاد العالمي وأثرها على تعزيز الأهداف الإئتمانية على الصعيدين الوطني والدولي. فقد أدت عقود من إلغاء القيود العالمية المفروضة على أسواق المال والعمل والمنتجات والخدمات إلى زيادة عدم الاستقرار المالي العالمي وأنماط المنافسة الدولية التي عززت إلى حد بعيد القوة السوقية والسياسية للشركات إزاء الحكومات الوطنية وعمّقت أوجه عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي. ونتيجة لذلك، تراكمت اختلالات عالمية كبيرة في الاقتصاد العالمي تقوض المصالح الإئتمانية، من خلال تشديد قيود ميزان المدفوعات، وزيادة أعباء الديون الخارجية، وتقلص الحيز السياسي الوطني. وأصبح هذا الوضع واضحاً وضوحاً صارخاً في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتقترح المذكرة عناصر أساسية لاستجابة فعالة متعددة الأطراف للتخفيف من أثر الجائحة الاقتصادي وتعزيز نظام حوكمة الاقتصاد العالمي يكون أكثر ملاءمة للتنمية على المدى الطويل.



مقدمة

1- اتفق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في دورته الثالثة على أن تتناول المناقشات في الدورة الرابعة الموضوع التالي: معالجة المسائل البنوية - تعزيز اتساق وتماسك السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإئتمانية المتعددة الأطراف. وفيما يلي الأسئلة الإرشادية المتفق عليها⁽¹⁾:

(أ) ما هي الإصلاحات المؤسساتية والتحسينات في مجال تنسيق السياسات واتساقها التي يمكن من خلالها التصدي للفجوات التنظيمية، واختلال الحوافز في النظام المالي من أجل زيادة الاستقرار المالي تحقيقاً للتنمية والازدهار الاقتصادي العالمي على المدى الطويل؟

(ب) كيف يمكن النهوض بفعالية بدور الأمم المتحدة في الرفع من مستوى تمويل التنمية، وتعزيز شبكة الأمان المالي الدولية؟

(ج) ما هي أفضل الأدوات والآليات السياساتية على الصعد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي من شأنها أن تساعد على الحد من التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، وعلى النهوض بنظام تجاري واستثماري ملائم للتنمية يُيسّر تعبئة الموارد المالية المحلية في البلدان النامية؟

(د) كيف يمكن إسماع صوت البلدان النامية وتعزيز وتوسيع نطاق مشاركتها في صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية؟

2- ويتوافق هذا الموضوع مع مجال العمل واو من خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والفرع ثانياً-واو-1-5 من تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. فقد أشارت خطة عمل أديس أبابا إلى أن توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي اعتُمد في 2002، شدد على "أهمية مواصلة تحسين [الحوكمة] الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية [و] أهمية التماسك والاتساق بين النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية دعماً للتنمية"⁽²⁾. وأخذت خطة عمل أديس أبابا في الاعتبار التحسينات التنظيمية التي أدخلت في أعقاب الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008/2009، ورأت أن استمرار المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي يشير إلى وجود حاجة إلى المزيد من الإصلاحات للنظام المالي والنقدي الدولي، والتزمت الدول بتعزيز التنسيق واتساق السياسات عالمياً لتعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي. إضافة إلى ذلك، ظلت الدول ملتزمة بالحفاظ على قوة صندوق النقد الدولي واستناده إلى الحصص، مع توافر الموارد الكافية له للوفاء بمسؤولياته العامة، وحثته على مواصلة جهوده الرامية إلى تقديم استجابات مالية أشمل وأكثر مرونة لاحتياجات البلدان النامية. والتزمت الدول أيضاً بتقييم المخاطر البنوية المرتبطة بالأسواق المالية الموازية والحد منها حسب الضرورة، وتقليل الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وأخيراً، أعادت الدول تأكيد التزامها بتوسيع وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية⁽³⁾.

3- ويستند مجال العمل واو إلى توافق آراء مونتيري، الذي يركز على المسائل البنوية للهيكل المالية والتجارية الدولية بهدف تعزيز نظام تجاري دولي موات للتنمية، وضمان إمكانية الحصول على التكنولوجيا بتكلفة معقولة من أجل تحقيق التحول الهيكلي، والحد من مواطن الضعف المالي والمتصل

(1) TD/B/EFD/3/3.

(2) A/RES/69/313، الفقرة 103.

(3) المرجع نفسه، الفقرات 106 و107 و109 و110.

بالديون في البلدان النامية. ويقوم ذلك على اعتراف واسع النطاق بأن الدوافع الرئيسية للتنمية ومحددات الحيز السياسي الوطني باتت تكتسي طابعاً عالمياً أو بنوياً متزايداً، وبأن هذه هي الحال بصفة خاصة في المسائل المتصلة بتمويل التنمية، في سياق اقتصاد علمي يزداد أمولة. وتشير الدول إلى أنها أصبحت "منذ انعقاد مؤتمر مونتيري"، "أكثر وعياً بالحاجة إلى مراعاة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"، "والحاجة إلى تعزيز اتساق السياسات عبر الأبعاد الثلاثة كافة للتنمية المستدامة"، "وعقدت العزم على "تعزيز الاتساق والترابط بين السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإئتمانية المتعددة الأطراف، وبين المؤسسات والبرامج البيئية، وعلى زيادة التعاون بين المؤسسات الدولية الرئيسية، مع احترام الولايات والهياكل التنظيمية"⁽⁴⁾.

أولاً - عندما يستأثر الفائز بحصة الأسد: المسائل البنوية في الاقتصاد العالمي قبل الجائحة

4- شهدت العقود الأخيرة تآكل مبدئين رئيسيين وجَّها نظام بريتون وودز للحكومة الاقتصادية العالمية، وهما أن النظام ينبغي أن يعزز الحيز السياسي المحلي لدعم الاستراتيجيات الوطنية للنمو والتنمية، وأنه ينبغي أن يتجنب التحيزات الانكماشية في الاقتصاد العالمي بوضع عبء عمليات تكيف الاختلالات الاقتصادية الكلية والمالية الدولية على عاتق كل من البلدان التي لديها فائض والبلدان التي لديها عجز على حد سواء. واقترن تحرير التجارة بفرض ضوابط على رأس المال ونظم لتثبيت أو ربط أسعار الصرف من أجل ضمان أن تعود التجارة بفوائد على تعبئة الموارد المحلية. وكانت الفكرة الكامنة وراء هذه المبادئ التوجيهية لنظام بريتون وودز هي ضرورة إدارة الطلب العالمي الكلي من أجل تحقيق المنفعة العامة على الصعيد العالمي من الاستقرار الاقتصادي والمالي، وكذا من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في نهاية المطاف، ومن أجل مضي النمو الاقتصادي والتنمية قدماً على مسارات متوازنة وشاملة للجميع ومستدامة.

5- ويبدو أن تزايد العوامة المفرطة منذ التسعينات من القرن الماضي، أي إزالة الضوابط التنظيمية عن أسواق المال والعمل والمنتجات والخدمات على الصعيد العالمي واقتران ذلك بتحرير شديد للتجارة، قد عزز سمات الاقتصاد العالمي المتمثلة في استثمار الفائز بحصة الأسد بدلاً من دعم الاستراتيجيات الوطنية للنمو والتنمية. وفي إطار هذا النموذج السياسي الجديد، تُحَلَّى عموماً عن إدارة الطلب الإجمالي العالمي، حيث تَقَرَّر أن يكون إنفاق القطاع الخاص المحرك التلقائي الرئيسي للنمو العالمي وإنشاء الائتمان الخاص، والوقود الرئيسي للتوسع الاقتصادي وتوليد الدخل. ونظراً إلى الترابط المتزايد بين الإنتاج والتجارة والاستثمار والتمويل، ظهرت مسائل بنوية تتسم بالقدر نفسه من الترابط. وأدى تزايد عدم الاستقرار المالي إلى ارتفاع حاد في عدد الأزمات المالية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي⁽⁵⁾. وارتفعت أرصدة الديون العالمية من 16 تريليون دولار في 1980، أو 140 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلى 228 تريليون دولار، أو 267 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بحلول نهاية 2018، بينما نَحَتْ وتيرة تكوين رأس المال الثابت الخاص، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة الرائدة، منحى تنازلياً طويلاً في العقود

(4) المرجع نفسه، الفقرتان 103 و 113.

(5) شهدت الفترة 1970-2011 أكثر من 140 أزمة مصرفية، و218 أزمة نقدية، و66 أزمة سيادية، حدث معظمها بعد 1980 (L Laeven and F Valencia, 2012, Systemic banking crises database: An update, working paper No. 12/163, International Monetary Fund).

الأربعة الماضية⁽⁶⁾. وفي الوقت نفسه، شهدت العولمة المفرطة المدفوعة بالتمويل انتقالاً شديداً في القدرة التفاوضية من العمل الذي لا يزال خاضعاً لضوابط تنظيمية واسعة على الصعيد الوطني إلى رأس المال الطليق على نحو متزايد، مما يعزز القوة السوقية والسياسية للشركات ويزيد من أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة في كثير من أنحاء العالم.

6- وفي سياق نمو عالمي متباطئ، فإن هذه الديناميات تعزز عمليات التكييف الانكماشية بدلاً من الإسهام في صدمات الاقتصاد الكلي، ولا سيما في البلدان النامية، مثل برامج التقشف؛ وسياسات إفقار الجار لزيادة القدرة التنافسية الدولية من خلال استراتيجيات التكلفة المنخفضة؛ وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سباق نحو القاع على خطط الضرائب والإعانات. ويؤدي انخفاض الطلب المحلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية إلى تقليص الحيز السياسي الوطني لتمويل السياسات الإنمائية والاجتماعية والبيئية. وفي الوقت نفسه، لم يستطع النظام المتعدد الأطراف المتزايد تفككاً أن يزيد التمويل الدولي أو لم يرغب في زيادته من أجل تخضير الاقتصاد العالمي وتيسير الالتحاق بركب التنمية المستدامة.

ألف- الأموال وتساعد بلدان الهامش في مجال التمويل

7- قبل هذا التغيير الجذري في نماذج السياسات الدولية، حدد راوول بريبيش وآخرون علاقات هيكلية بين المركز والهامش في الاقتصاد العالمي، تعيد على نحو بنوي إنتاج التبعيات الاقتصادية لبلدان الهامش النامية إزاء بلدان المركز المتقدمة⁽⁷⁾. وأبرز التحليل الأصلي اختلافات بنوية بين توقعات النمو في الاقتصادات النامية المعتمدة على السلع الأساسية وتوقعات النمو في الاقتصادات المتقدمة ذات القاعدة الصناعية الكبيرة. وقد أضافت الأموال، أي "الأهمية المتزايدة للأسواق المالية والدوافع المالية والمؤسسات المالية والصفوة المالية في عمليات الاقتصاد ومؤسساته الحاكمة، على كل من الصعيدين الوطني والدولي"⁽⁸⁾، بعداً جديداً لهذا التحليل بحفز إدماج عدد متزايد من البلدان النامية في مجموعة بلدان الهامش في مجال التمويل.

8- وأدت موجات من عمليات الاندماج المصرفي إلى إنشاء مصارف ضخمة أكبر من أن تُترك عرضة للاختيار في المراكز المالية، فضلاً عن شبكة من الوسطاء الماليين غير المصرفيين، مثل الوكلاء السماسرة، وصناديق الاستثمار المشترك في أسواق المال، والصناديق التحوطية، وشركات التأمين، المعروفة باسم الأسواق المالية الموازية⁽⁹⁾. وازدهر هذا النظام بفضل إدخال الابتكارات المالية، مثل طرح

(6) الأونكتاد، 2020(أ)، تقرير التجارة والتنمية لعام 2020: من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع - تجنب ضياع عقد آخر (منشورات الأمم المتحدة، جنيف)، الفصل الأول.

(7) انظر JA Ocampo, 1995, Terms of trade and centre-periphery relations, in: JL Dietz, ed., *Latin America's Economic Development: Confronting Crisis*, second edition (Lynne Rienner Publishers, Boulder, United States of America); R Prebisch, 1950, *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems* (United Nations publication, New York); and HW Singer, 1950, The distribution of gains between investing and borrowing countries, *The American Economic Review*, 40(2):473-485.

(8) G Epstein, 2001, Financialization, rentier interests, and central bank policy, prepared for the conference on financialization of the world economy of the Department of Economics and Political Economy Research Institute, University of Massachusetts, Amherst, United States, 7 and 8 December.

(9) انظر G Dymki, 2018, Developing economies, international financial integration and sustainable development، ورقة أعدت للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، 7-9 تشرين الثاني/نوفمبر؛ والأونكتاد، 2019(أ)، تقرير التجارة والتنمية، 2019: تمويل اتفاق أخضر علمي جديد (منشورات الأمم المتحدة، جنيف)، الفصل الثاني.

سندات الاقتراض للاكتتاب المباشر، والمشتقات الائتمانية، والكيانات المنشأة لأغراض خاصة. وعلى الرغم من أن الابتكار المالي يسهم في تنوع مخاطر فرادى الدائنين، لم تُفلح إدارة المخاطر في القطاع الخاص في إدراك المخاطر المالية البنوية المتصاعدة، التي بلغت ذروتها في الأزمة المالية العالمية. وظلت الإصلاحات التنظيمية اللاحقة غير فعالة إلى حد بعيد في إبطاء اتجاهات الأمولة، ولا سيما في كبح جماح قطاع الأسواق المالية الموازية. وكان هذا القطاع يتحكم في أصول قيمتها 98 تريليون دولار في 2008، وتجاوزت قيمتها 180 تريليون دولار في 2019، فأصبح القطاع يدير حصة من الأصول المالية العالمية تفوق ما تديره المصارف التجارية والمؤسسات المالية العامة معاً⁽¹⁰⁾.

9- ومن منظور البلدان النامية، ظلت السمة الأساسية للأمولة تزايد تعرض تمويلها الخارجي لمنطق إدارة المخاطر المالية في القطاع الخاص وتقلبات مزاج المستثمرين الماليين العالميين. ومع تسارع اندماج البلدان النامية، ولا سيما الأسواق الجديدة (التي تُعرّف بأنها "الأسواق الشبيهة بالأسواق الناشئة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق الدولية")⁽¹¹⁾ في الأسواق المالية الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية، أتاحت فرص جديدة لإعادة تمويل الالتزامات الخارجية والاقتراض من جديد، بأسعار فائدة أقل وبأجال استحقاق أطول مما يمكن أن تقدمه أسواقها المالية المحلية عموماً، وفي وقت أصبح فيه وصولها إلى التمويل الإئتماني العام محدوداً أكثر⁽¹²⁾. غير أن ذلك يعني أيضاً أن وضع التمويل الخارجي للبلدان النامية بات يعتمد اعتماداً شديداً على قرارات السياسات النقدية والمالية في الاقتصادات المتقدمة، وعلى قدرتها على توفير منفذ وظيفي للممولين من المراكز البحثية عن أصول ذات عائد مرتفع في الخارج. ويتجلى ذلك في ارتفاع مستوى تقلبات صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، التي استمرت بلا هوادة بعد الأزمة المالية العالمية بدرجات أكبر وعلى نحو أوضح (الشكل 1)⁽¹³⁾.

(10) يشكل التداول العالي الوتيرة، على سبيل المثال، أكثر من 80 في المائة من الحجم المتداول في بورصة ناسداك، وأدى إلى تضخيم بيع الأسهم بسبب الجائحة (Financial Stability Board, 2020, Global Monitoring Report on Non-Bank Financial Intermediation 2019 (Basel, Switzerland). انظر <https://www.nasdaq.com/articles/what-you-should-know-about-high-frequency-traders-amidst-covid-19-2020-04-08>

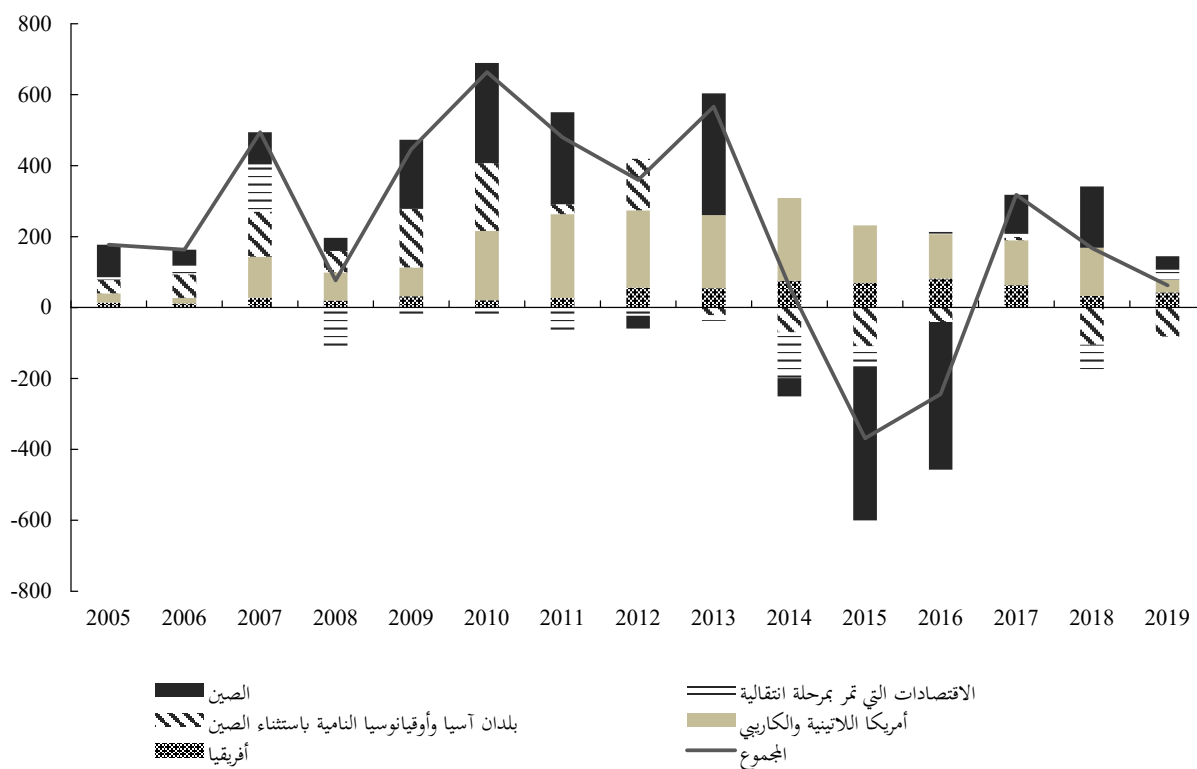
(11) International Monetary Fund, 2020, The evolution of public debt vulnerabilities in lower-income economies, policy paper No. 20/003. ارتفع عدد الاقتصادات الجديدة المدرجة في مؤشر ج. ب. مورغان لأسواق الجيل القادم من 17 في 2011 إلى 36 في 2019.

(12) انظر TD/B/EFD/3/2. <https://developmentfinance.un.org/official-development-assistance>

(13) انظر، على سبيل المثال، B Eichengreen and P Gupta, 2016, Managing sudden stops, policy research working paper No. 7639, World Bank; and B Eichengreen, P Gupta and O Masetti, 2017, Are capital flows fickle? Increasingly? And does the answer still depend on type? policy research working paper .No. 7972, World Bank

الشكل 1

صافي تدفقات رأس المال الخاص حسب مجموعة البلدان النامية
(مليارات الدولارات)



المصدر: حسابات الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات إحصاءات موازين المدفوعات، التابعة لصندوق النقد الدولي.

10- من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن البلدان النامية تأثرت، في المتوسط، بالانتكاسات التي عرفتها تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، على الرغم من أسسها الاقتصادية المتينة، مثل انخفاض الديون العامة نسبياً، وقلة عجز الميزانية، وانخفاض معدلات التضخم، وارتفاع مستويات الأصول الاحتياطية. ويشير أحد التقديرات إلى أن الأوضاع المالية العالمية أصبحت، في أعقاب الأزمة المالية العالمية، محمداً لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية أهم بخمس مرات مما كان عليه الحال مع الاقتصادات المتقدمة⁽¹⁴⁾. ومن العوامل المحورية في هذا السلوك التزامي لحركات تدفق رؤوس الأموال عبر الاقتصادات النامية اعتماداً استراتيجيات المستثمرين على تقييمات آلية يجريها عدد قليل من الوكالات الخاصة لتقييم الجدارة الائتمانية وعلى صناديق الاستثمار العالمية الخاضعة لإدارة سلبية بقيادة عدد صغير من مديري الأصول. وفي الوقت الراهن، تخصص هذه الصناديق نحو 70 في المائة من رؤوس أموال المستثمرين الخواص للبلدان النامية استناداً إلى مؤشرات مرجعية شديدة الترابط⁽¹⁵⁾.

11- وبينما ظلت تدفقات الحوافز المالية والاستثمارات الأخرى أشد المكونات تطلباً في صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية⁽¹⁶⁾، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

(14) LS Goldberg and S Krogstrup, 2018, International capital flow pressures, working paper No. 24286, National Bureau of Economic Research.

(15) C Raddatz, SL Schmukler and S Williams, 2017, International asset allocations and capital flows: The benchmark effect, *Journal of International Economics*, 108(C):413-430.

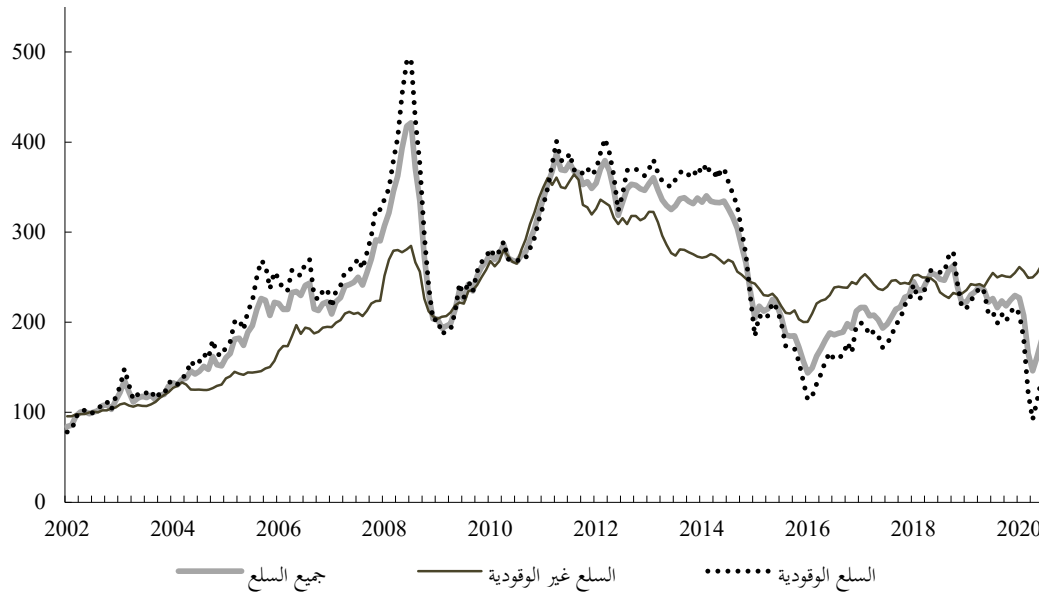
(16) انظر A/73/180.

البلدان النامية مستقرة نسبياً، حيث بلغ متوسطها 674 مليار دولار منذ 2010، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي أظهر اتجاهًا تنازلياً عموماً منذ الأزمة المالية العالمية، إذ انخفض باستمرار من تريليوني دولار في 2015 إلى 1,5 تريليون دولار في 2018 و2019، قبل الانكماش الحاد الحالي المرتبط بالجائحة⁽¹⁷⁾. ومع ذلك، يشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من ثلث هذا الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق عن طريق شركات غطاء، مصممة لزيادة التهرب الضريبي والأرباح المالية للشركات إلى أقصى حد، بدلاً من الاستثمار في أنشطة منتجة في البلدان المضيفة⁽¹⁸⁾.

12- وكانت الأمولة، فضلاً عن تأثيرها على تقلب صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، عاملاً هاماً أيضاً في زيادة تقلب حصائل الصادرات، ويُعتبر تقلب أسعار السلع الأساسية مثلاً جيداً في هذا الصدد. وينطوي تشكيل أسعار السلع الأساسية على العديد من محددات العرض والطلب وعلى تاريخ طويل من الاستثمار القائم على المضاربة، ومع ذلك فإن أمولة أسواق السلع الأساسية، التي تنعكس في الدور المتنامي لأسواق المشتقات مثل أسواق الأوراق المالية غير المدرجة، تجعل نحو 95 بلداً نامياً من البلدان التي تكسب نصف أو أكثر من نصف إيراداتها من العملات الأجنبية من السلع الأساسية معرضة بشدة لتقلب مفرط في الأسعار (الشكل 2). وقد أدت الجائحة إلى تفاقم الاتجاه التنازلي عموماً، الذي انطلق مع هبوط أسعار السلع الأساسية في 2014، حيث سجل مؤشر الأسعار الإجمالي انخفاضاً بنسبة 21,5 في المائة في الأشهر الستة الأولى من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من 2019⁽¹⁹⁾.

الشكل 2

مؤشرات الأسعار الشهرية حسب مجموعة السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير 2002 - حزيران/يونيه 2020
(100=2002)



المصادر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

(17) الأونكتاد، 2020(ب)، تقرير الاستثمار العالمي: الإنتاج الدولي بعد الجائحة (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

(18) J Damgaard, T Elkjaer and N Johannesen, 2019, The rise of phantom investments, *Finance and Development*, 56(3):11–13.

(19) الأونكتاد، 2020(أ)، الفصل الأول.

باء - أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي: تدهور توزيع الدخل وزيادة القوة السوقية

13- تزيد العولمة المفرطة ترابط الإنتاج والتجارة والاستثمار والترتيبات المالية. وقد حفزت هذه العملية المنافسة العالمية على الاستثمار وفرص العمل والعملاء، مع تزايد الطابع العالمي لرأس المال واستمرار خضوع العمل للتنظيم على الصعيد الوطني إلى حد بعيد. ولما أدى تزايد المنافسة الدولية إلى تشجيع المنتجين على خفض التكاليف، بما فيها تكاليف العمل، حيث يتنافس العمال في مواقع مختلفة، فقد اتجهت الشركات الكبرى إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح بنقل الاستثمارات من مكان إلى آخر في جميع أنحاء العالم. ويبدو أن هذه الدينامية ترفع حجم عائدات رأس المال وأجور العمال ذوي المهارات العالية، مما يؤثر على توزيع الدخل في كثير من أنحاء العالم⁽²⁰⁾. ولذلك فإن حصة الأجور من إجمالي الدخل ظلت تسير في اتجاه الانخفاض لأكثر من ثلاثة عقود، حيث تراجعت من حوالي 57 في المائة من الناتج العالمي الإجمالي في 1990 إلى حوالي 52 في المائة في 2017. وبقي هذا المسار ثابتاً في الاقتصادات المتقدمة، حيث انخفضت حصة الأجور باستمرار من 58,5 في المائة في 1990 إلى 54,5 في المائة في 2017. وفي الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، سُجل تحسن بعد انخفاض من 54 في المائة في 1990 إلى 48,5 في المائة في 2007، حيث ارتفعت حصة الأجور من جديد إلى ما يقرب من 51 في المائة بحلول 2017، ويرجع ذلك في معظمه إلى الزيادات التي حدثت في الاقتصادات النامية الأكبر حجماً، ولا سيما الصين⁽²¹⁾. وتنبثق من المقاييس الأخرى لعدم المساواة صورة مماثلة، وعلى الرغم من أن هناك نقاشاً مستمراً بشأن أفضل التدابير التي تعكس الاتجاهات السائدة، يبدو أن هناك نزعة رئيسية واضحة نحو التدهور والاستقطاب في توزيع الدخل⁽²²⁾.

14- ومن العوامل البنوية الرئيسية التي تؤدي إلى تنامي أوجه عدم المساواة في الدخل تزايد تركيز السوق، في القطاعين المالي وغير المالي على حد سواء، وما يقترن بذلك من استفحال ظاهرة سلوك البحث عن الربح لدى الشركات الكبرى المتزايدة النفوذ. ويُقصد من سلوك البحث عن الربح القدرة على الحصول على الدخل من خلال ملكية الأصول الموجودة والتحكم فيها أو من خلال مركز قوة سوقية مهمين، بدلاً من الحصول عليه عبر أنشطة ابتكارية أو بنشر الموارد على نحو منتج من أجل توليد النواتج والعمالة. وإلى جانب المؤسسات المالية التي هي أكبر من أن تُترك عرضةً للاختيار، أصبحت الشركات غير المالية بارعة أيضاً في استخدام الاستراتيجيات الربعية من أجل تعزيز أرباحها⁽²³⁾. وتشمل هذه الاستراتيجيات تجنب الضرائب، حيث تشير التقديرات الحديثة العهد إلى أن الخسائر في الإيرادات من التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج التي تنفذها الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية بدافع ضريبي، تتراوح بين 50 مليار دولار و200 مليار دولار سنوياً، حسب المنهجية المستخدمة والبلدان المشمولة⁽²⁴⁾. إضافة إلى ذلك، أصبحت الملكية الفكرية مصدراً هاماً من المصادر التي تلجأ إليها الشركات للحصول على الربح، ولا سيما من البلدان النامية، مما يسهم في وضع حواجز أمام نقل التكنولوجيا وفي تركيز الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وما يرتبط بذلك من مصادر

(20) International Labour Organization, 2015, *Labour Markets, Institutions and Inequality: Building Just Societies in the Twenty-First Century* (Geneva)

(21) الأونكتاد، 2016، تقرير التجارة والتنمية، 2016: تحول هيكلية من أجل نمو شامل ومستدام (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف)، الفصل الأول؛ والأونكتاد، 2020 (أ)، الفصل الثالث.

(22) انظر، على سبيل المثال، United Nations Economist Network, 2020, *Report of the United Nations Economist Network for the United Nations Seventy-Fifth Anniversary: Shaping the Trends of Our Time* (United Nations publication), chapter 6

(23) الأونكتاد، 2017، تقرير التجارة والتنمية، 2017: ما بعد التقشف - نحو صفقة علمية جديدة (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف)، الفصل الخامس.

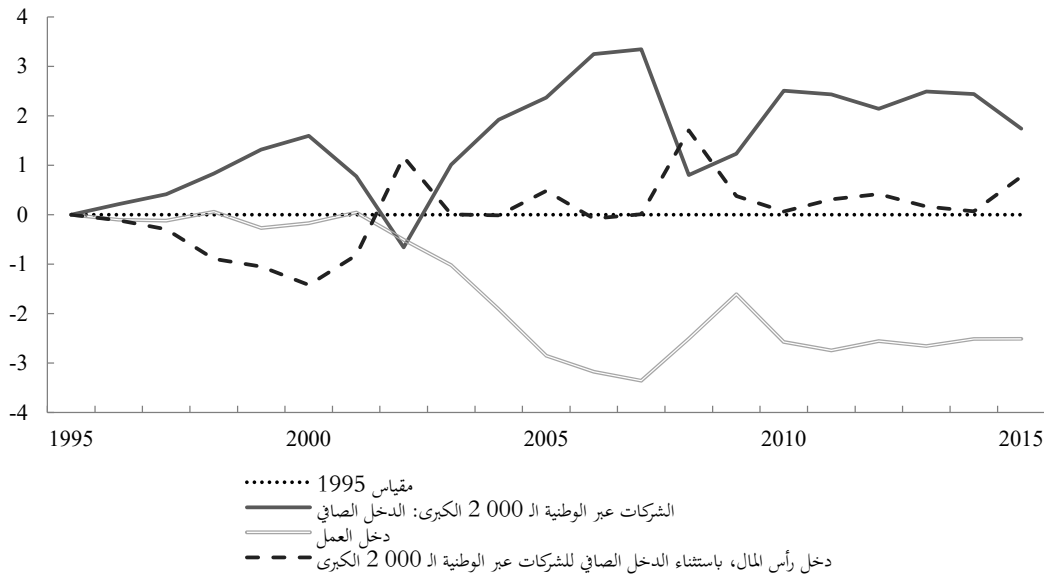
(24) الأونكتاد، 2018، تقرير التجارة والتنمية، 2018: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم حرية التجارة (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف)، الفصل الثاني.

الدخل في البلدان المتقدمة. وتشير البحوث الحديثة العهد، على سبيل المثال، إلى أن شركات الولايات المتحدة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تستحوذ على حصص غير متناسبة من الأرباح العالمية من خلال تحكمها في حقوق الملكية الفكرية التي تُستخدم أصولاً استراتيجية رئيسية لتعزيز القوة السوقية بدلاً من الابتكار⁽²⁵⁾. ومما يسهم في هذا الوضع إلى حد بعيد تركز المكاسب المتأتمية من التجارة الرقمية في يد عدد قليل من الشركات عبر الوطنية الكبرى، والتركيز السوقي الشديد في أسواق تصدير السلع غير النفطية، التي كانت تسيطر فيها نسبة 1 في المائة من الشركات من الشريحة العليا، في المتوسط، على زهاء 57 في المائة من صادرات البلدان في 2014⁽²⁶⁾. ومع ذلك، يمكن وصف ربوع أخرى ربوعاً سياسية، مستمدة من القدرة على التأثير على جوانب معينة من السياسات الحكومية من خلال لجوء الشركات إلى حشد الدعم بممارسة الضغط، للاستفادة مثلاً من مخططات الخصخصة الواسعة النطاق للخدمات العامة أو من الإعانات العامة من دون مبررات واضحة في المجال الاقتصادي أو في مجال الكفاءة.

15- ويبين الشكل 3 تأثير هذه المنافسة، التي يستأثر فيها الفائز بحصة الأسد، على توزيع الدخل، حيث يبدو أن تركز السوق والحصول على الربح يغذي أحدهما الآخر. وباستخدام قاعدة بيانات الأونكتاد للبيانات المالية الموحدة للشركات العامة التداول في 56 بلداً من البلدان المتقدمة والنامية، تُقارن الدخل من أرباح أكبر 2 000 شركة عبر وطنية بالدخول من أرباح زهاء 30 000 شركة في قاعدة البيانات، ويُقارن هذان النمطان بالانخفاض الملحوظ في حصة الأجور العالمية. ويمكن تفسير مجموع الخسائر تقريباً اعتباراً من 1995 من حيث حصة الأجور العالمية بالمكاسب المحققة من حيث الدخل من الأرباح التي حققتها أكبر 2 000 شركة عبر وطنية.

الشكل 3

أكبر 2 000 شركة عبر وطنية غير مالية: التغيرات في الأرباح وحصة دخول العمل على الصعيد العالمي (النسبة المئوية من الناتج العالمي الإجمالي)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد للبيانات المالية الموحدة، استناداً إلى Thomson Reuters Worldscope وقاعدة بيانات الأونكتاد للاقتصاد العالمي.

HM Schwartz, 2019, American hegemony: Intellectual property rights, dollar centrality and infrastructural power, *Review of International Political Economy*, 26(3):490-519 (25)

الأونكتاد، 2018، الفصل الثاني. (26)

16- ومن منظور البلدان النامية، أدى كذلك تزايد تركُّز الأسواق واستفحال ظاهرة بحث الشركات عن الربح، إلى الحد من آفاق تحولها الهيكلي في سياق تهيمن فيه سلاسل القيمة العالمية على أنماط الإنتاج والتجارة الدولية. إضافة إلى ذلك، أسهم انتشار معاهدات الاستثمار واتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية إلى تضييق الحيز السياساتي التجاري والصناعي الوطني، بل الحيز السياساتي البيئي والاجتماعي أيضاً، في البلدان النامية، بسبب تنسيق المعايير واللوائح خارج نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف. وحتى في الحالات التي مكّنت فيها سلاسل القيمة العالمية البلدان النامية من المشاركة في التقسيم الدولي للعمل بتوفير روابط محددة في هذه السلاسل، استند ذلك عموماً إلى وفرة اليد العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية فيها، وجعلها حبيسة أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة. وهكذا ضاعت فرص استحداث مزايا نسبية على نحو دينامي واستراتيجي من العديد من البلدان النامية، بما فيها العديد من البلدان المتوسطة الدخل التي ظلت في فخ الدخل المتوسط⁽²⁷⁾.

جيم- اختلافات عالمية غير مستدامة: المضي صوب حائط من الديون

17- أدت هذه الاتجاهات البنوية نحو عدم الاستقرار المالي، وزيادة التفاوت في الدخل، وأنماط المنافسة العالمية التي يستأثر فيها الفائز بحصة الأسد، إلى تراكم الاختلالات الخارجية التي تقوض الآفاق الإنمائية. ومن شأن نظام نقدي ومالي دولي موات للتنمية أن يضمن إقدام الاقتصادات ذات الفائض المرتفعة الإنتاجية على أن تعيد بانتظام تدوير فوائضها نحو البلدان المنخفضة الإنتاجية باعتماد سياسات توسعية في الداخل لتحفيز الطلب الداخلي على الواردات من اقتصادات هذه البلدان المنخفضة الإنتاجية، وبالاستثمار في هذه الاقتصادات بدلاً من الاستثمار في الأسواق المالية الدولية، وبإقرارها بشروط معقولة أو حتى بشروط ميسرة.

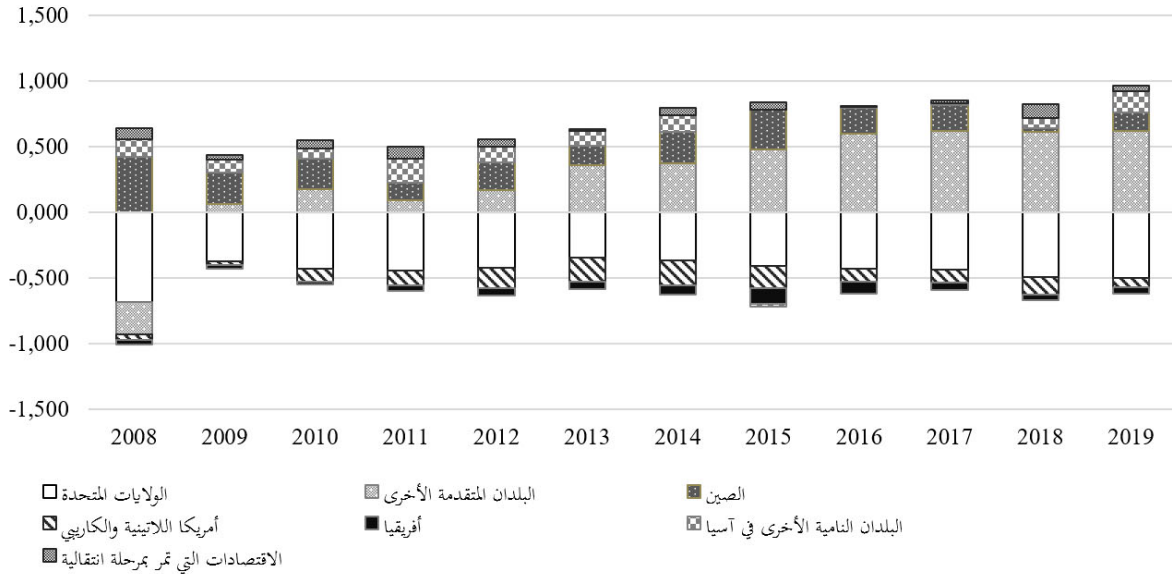
18- غير أن مساهمات البلدان والمناطق خلال العقد الماضي في فوائض وعجز الحساب الجاري تكشف عن اتجاه آخر يستأثر فيه الفائز بحصة الأسد (الشكل 4). وفي سياق ركود النمو التجاري عقب الأزمة المالية العالمية⁽²⁸⁾، وسّعت بضعة اقتصادات مرتفعة الإنتاجية، مثل ألمانيا واليابان وهولندا وجمهورية كوريا، حصصها النسبية في فوائض الحساب الجاري على الصعيد العالمي. ولا تترتب على هذا التوسع، في معظم الأحيان، آثار غير مباشرة هامة في النمو في الاقتصادات النامية، وذلك مثلاً من خلال مشاركة هذه الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية، لأن محتوى صادراتها من القيمة المضافة الأجنبية أدنى بكثير، على سبيل المثال، من نظيره لدى الصين، التي تقلصت حصتها النسبية في فوائض الحساب الجاري على الصعيد العالمي⁽²⁹⁾. وتحمل البلدان النامية نفسها، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى جانب الولايات المتحدة، العجز الذي يوفر حافزاً صافياً للطلب الإجمالي العالمي. غير أن تحفيز الطلب لدى البلدان النامية الناشئ عن العجز التجاري للولايات المتحدة يظل محدوداً، لأن الاقتصادات المتقدمة هي التي تستفيد من هذا العجز في المقام الأول، مثل كندا واليابان وألمانيا والاتحاد الأوروبي، إلى جانب بضعة اقتصادات نامية كبرى، كالصين والمكسيك.

(27) انظر، على سبيل المثال، A Andreoni and F Tregenna, 2020, Escaping the middle-income technology trap: A comparative analysis of industrial policies in China, Brazil and South Africa, *Structural Change and Economic Dynamics*, 54(C):324-340

(28) الأونكتاد، 2019(أ)، الصفحتان 15 و 16.

(29) الأونكتاد، 2017.

الشكل 4
المشاركة في ميزان الحساب الجاري على الصعيد العالمي حسب المنطقة
(تريليونات الدولارات)



المصادر: حسابات الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات إحصاءات موازين المدفوعات، التابعة لصندوق النقد الدولي.

19- من النتائج الطبيعية الهامة لهذه التحولات في ميزان الحساب الجاري أن نظام الائتمان الدولي يقتضي، بالنظر إلى استمرار تقويم الائتمان الدولي إلى حد بعيد بدولارات الولايات المتحدة، عجزاً تجارياً تيسيراً للولايات المتحدة يكفل وصول التدفقات الصافية الواردة بدولارات الولايات المتحدة إلى البلدان المدينة حتى تتمكن من تسديد التزاماتها المقومة بالدولار. ولكن لما كانت الفوائض التجارية قد تراكمت في الغالب لدى بلدان مرتفعة الإنتاجية ليس لديها ديون خارجية مع الولايات المتحدة أو لديها ديون قليلة معها، فإن عرض الدولارات عن طريق عجز الولايات المتحدة التجاري لا يخدم في معظمه الغرض المتمثل في تمكين الاقتصادات الفقيرة المثقلة بالديون من تسوية ديونها المقومة بالدولار. ويؤدي عجز السياسة التجارية الدولية عن إتاحة إمكانية حدوث عجز تجاري تيسيري في نهاية المطاف إلى أزمات ديون في البلدان النامية، حيث يعني بطء النمو العالمي والركود في الاقتصادات الرائدة استحالة الاستمرار في تسوية التزامات خدمة الديون عن طريق التجارة أو في إعادة تمويلها. وقد اتضح ذلك في سياق أزمة كوفيد-19، التي شهدت كفاح النظام النقدي والمالي الدولي من أجل توفير السيولة التي تشتد الحاجة إليها بالعملة الصعبة، ولا سيما بدولارات الولايات المتحدة، للبلدان النامية.

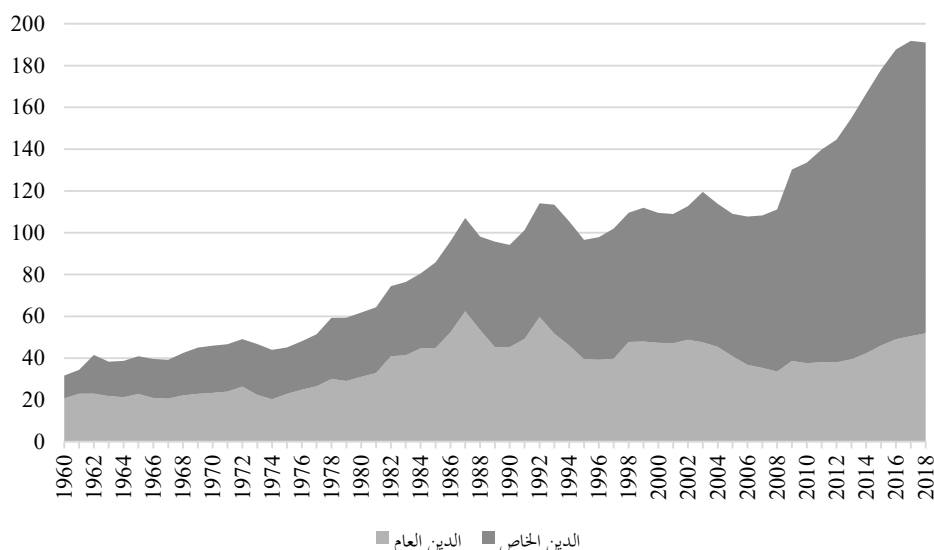
20- علاوة على ذلك، فإن سداد الالتزامات الخارجية المتزايدة لدى البلدان النامية أكثر تكلفة من نظيره لدى البلدان المتقدمة، أما الأصول الخارجية لتلك البلدان النامية (التي تعكس أساساً تراكم الاحتياطيات الدولية في شكل أوراق مالية مقومة بالدولار للحماية من الانتكاسات المفاجئة في تدفقات رأس المال وتقلبات أسعار الصرف) فلها عائد منخفض، مما يزيد من إبراز وضعها الهامشي في المجال المالي. وفي الفترة 1995-2018، حققت البلدان النامية، في المتوسط، عائداً يقل بنحو نقطتين مئويتين من أصولها الخارجية الإجمالية، وسددت تكاليف تزيد بنحو نقطتين مئويتين على التزاماتها الخارجية الإجمالية مقارنة بالبلدان المتقدمة، مما يعني تسجيل فارق عائد إجمالي قدره حوالي 4 نقاط مئوية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وفي 16 بلداً نامياً، وصل مبلغ الموارد المحولة من جراء ذلك

إلى البلدان المتقدمة إلى نحو 440 مليار دولار سنوياً، أو 2,2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة في الفترة 2000-2018⁽³⁰⁾.

21- وبالاقتران مع تزايد مواطن الضعف المالي لدى البلدان النامية بسبب تعرضها لافتراض ينطوي على مخاطر أكبر وأجال استحقاق أقصر في الأسواق المالية الدولية، وشدة تقلب تدفقات رؤوس الأموال، والضغط على أسعار السلع الأساسية في اتجاه تنازلي وتقلب أسعار الصرف المرتبط بذلك، ليس من المستغرب أن تكون أعباء ديونها قد زادت كثيراً على مدى العقد الماضي. وفي نهاية 2018، بلغ مجموع أرصدة ديون البلدان النامية 191 في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى على الإطلاق (الشكل 5). ولا يعكس ذلك تسارعاً حاداً في تراكم الديون فحسب، بل يعكس أيضاً تعثر نمو الناتج المحلي الإجمالي، في سياق تباطؤ نمو الطلب الإجمالي العالمي وتضاؤل الفرص لتعزيز التحول الهيكلي المحلي.

الشكل 5

البلدان النامية: مجموع الديون (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات الديون العالمية، التابعة لصندوق النقد الدولي.

22- قاد القطاع الخاص، ولا سيما في البلدان النامية المرتفعة الدخل وفي الأسواق الجديدة، الزيادة المسجلة في إجمالي مديونية البلدان النامية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. وقد ازدادت مديونية القطاع العام في أعقاب الأزمة المالية العالمية، لكنها ظلت تحت سيطرة الحكومات الراغبة في إرضاء الوكالات الدولية لتقدير الجدارة الائتمانية والدائنين الدوليين والمستثمرين الأجانب الرئيسيين، أو الحكومات التي لم يبق أمامها أي خيار سوى اعتماد برامج تقشف استجابة للصدمات الخارجية وتفاقم اختلال المدفوعات الخارجية. ومع ذلك، فإن الارتفاع الملحوظ في مديونية القطاع الخاص، التي زادت بالضعف تقريباً، من 77,6 إلى 139,1 في المائة في الفترة 2008-2018، ينطوي أيضاً على مخاطر كبيرة على المالية العامة. أولاً، يمثل الدين الخاص المتعاقد عليه بالعملة الأجنبية في نهاية المطاف مطالبة على الاحتياطيات الدولية للبلد، ولا سيما عندما لا تغطي الكيانات الخاصة التزاماتها المقومة بالعملات الأجنبية ضد

UNCTAD, 2019b, Managing capital inflows to reduce resource transfer from developing to developed countries, policy brief No. 76 (30)

الأصول المقومة بالعملات الأجنبية. ثانياً، إذا كانت الديون الخاصة مقومة بالعملية المحلية لكنها مملوكة لدائنين أجنبى، يمكن أن تقوض التقلبات المفاجئة في مزاج المستثمرين القدرة على تحمل الدين. ثالثاً، يمثل ارتفاع الدين الخاص المحلي، الصادر بالعملية المحلية والمملوك لمقيمين، التزاماً عرضياً على عاتق مالية القطاع العام، إذا أدت الصدمات الخارجية إلى حالات إفلاس واسعة الانتشار أو تدهورت الجدارة الائتمانية للمقترضين تدهوراً منتظماً.

23- وقد سعى واضعو السياسات في العديد من البلدان النامية إلى خفض حصة الالتزامات الخارجية من مجموع ديونها من خلال فتح أسواق السندات والأسهم أمام الأجانب والاقتراض بالعملات المحلية، ومع ذلك فإن المديونية الخارجية للبلدان النامية زادت بأكثر من الضعف، لتتقل من 4,5 تريليون دولار في 2009 إلى 10 تريليونات دولار في 2019، وارتفعت في المتوسط من 25,2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجمعة إلى 29 في المائة في 2019، بل وإلى 38,3 في المائة إذا استثنيت الصين بسبب اقتصادها الكبير وقلة أعباء ديونها الخارجية. وتخفي هذه الأرقام المتوسطة نسباً أعلى بكثير من الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان النامية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي بعض الاقتصادات في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، أسهم الانتقال الملحوظ في ملكية الديون الخارجية العامة من الدائنين الرسميين إلى الدائنين الخواص، ومن إقراض المصارف التجارية إلى تمويل السندات، في استيعاب مطرد لموارد البلدان النامية في سداد تلك الالتزامات من الديون الخارجية. وفي 2019، أنفقت البلدان النامية، في المتوسط، 14,6 في المائة من إيرادات صادراتها على سداد التزامات الديون الخارجية، بعد أن كانت تلك النسبة تبلغ 7,8 في المائة في 2011، وينفق عدد متزايد من البلدان النامية أكثر من ربع إيراداتها الحكومية على سداد التزامات الديون العامة الخارجية، بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط المتضررة من الانهيار الأخير في أسعار النفط والبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية المثقلة بالديون⁽³¹⁾. ونتيجة لذلك، تواجه البلدان النامية عقبة في سداد الديون طيلة العشرينات من هذا القرن، حيث تصل المبالغ المسددة في 2020 و2021 على ديونها الخارجية العامة وحدها إلى ما بين تريليوني دولار و2,3 تريليون دولار للبلدان المرتفعة الدخل، وما يقدر بنحو 700 مليار دولار إلى 1,1 تريليون دولار للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل⁽³²⁾.

24- وكما تقدم ذكره، لا يقتصر التراكم الجديد لأرصدة الديون على البلدان النامية. ففي البلدان المتقدمة، لا تزال ديون الشركات غير المالية التي تتسم بتساعدها السريع ونوعيتها الرديئة من دواعي القلق الرئيسية. وبلغت هذه الديون 75 تريليون دولار في نهاية 2019، أي ضعف مستواها في 2008، وتشكل التزامات عرضية ضخمة تحدّد الاستقرار المالي العالمي، ولا سيما في سياق تزايد حالات عسر الشركات بسبب الجائحة⁽³³⁾. وفي 2019، صنفت نسبة 30 في المائة فقط من الأرصدة العالمية غير المالية المتداولة من سندات الشركات في الفئة ألف أو الفئة الأعلى⁽³⁴⁾. علاوة على ذلك، فإن الاختلالات العالمية الشديدة وما يقترن بها من تراكم أعباء الديون الخارجية يقوضان إحراز تقدم متسق في معالجة

(31) انظر A/75/281؛ و Inter-agency Task Force on Financing for Development, 2020, *Financing for Sustainable Development Report 2020* (United Nations publication, New York), chapter III.E والأونكتاد، 2019(أ)، الفصل الرابع.

(32) UNCTAD, 2020c, Trade and Development Report update: From the great lockdown to the great meltdown – developing country debt in the time of COVID-19: <https://unctad.org/webflyer/great-lockdown-great-meltdown>.

(33) الأونكتاد، 2020(أ)، الفصل الرابع.

(34) S Çelik, G Demirtaş and M Isaksson, 2019, Corporate bond markets in a time of unconventional monetary policy, Capital Market Series, Organization for Economic Cooperation and Development

التدهور البيئي وتعزيز التحولات الخضراء. وستواصل البلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري، التي تواجه أعباء ديون خارجية لا تقوى على تحملها وضغوطاً على الإنفاق المحلي، استغلال هذه الموارد إذا كانت الأولويات الإنمائية مرتبطة باستخراجها.

دال - دور هيمنة دولار الولايات المتحدة

25- كما تقدم ذكره، تثير أنماط اختلال توازن الحساب الجاري في الاقتصاد العالمي مشاكل، ليس لأنها تفرض تعديلات انكماشية فحسب، بل أيضاً لأنها تكشف عن أثر هيمنة دولار الولايات المتحدة على قدرة البلدان المدينة على سداد ديونها.

26- وشكل الاعتماد على الدولار في تنظيم النظام النقدي والمالي الدولي نقطة خلاف في مؤتمر بريتون وودز في 1944، مما يعكس المخاوف من أن الاعتماد على عملة احتياطية رائدة لإدارة النظام ينطوي على خطر جعل توفير السيولة الدولية وإدارة اختلال المدفوعات الخارجية العالمية مرتبطين بالقيود والمصالح الداخلية للجهة التي تُصدر الأصول الاحتياطية الدولية. ومن الناحية النظرية، يُمنح مُصدر العملة الاحتياطية الدولية ميزة باهظة تتمثل في الاستفادة من قيود مرنة فيما يتعلق بميزان المدفوعات (لأنه يستطيع إعادة تمويل العجز من خلال إصدار سندات حكومية لبقية بلدان العالم التي هي إما في حاجة إلى عملة دولية لدفع تكاليف المعاملات الدولية و/أو على استعداد لبناء احتياطيات من الدولار لتأمين نفسها من الصدمات الخارجية) مقابل تلبية الاحتياجات المالية لاقتصاد عالمي متمم. ومن الناحية العملية، أُهمل مقابل هذه المعادلة منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي على أقصى تقدير، بعد أن تخلت الحكومات المتتالية في الولايات المتحدة عن التزامات أوسع نطاقاً بوصفها الجهات المصدرة للعملة الاحتياطية الدولية لصالح "تفكيك مضبوط" للحكومة الاقتصادية العالمية، مع الاحتفاظ بميزتها الباهظة⁽³⁵⁾.

27- ولم يمر التحول نحو ترسيخ هيمنة دولار الولايات المتحدة مع تشجيع الهيمنة المفرطة من دون مشاكل للاقتصاد الرائد. فقد أدى استمرار الاعتماد على القيود المرنة المفروضة على تزايد العجز التجاري إلى جعل قطاعي الأسر المعيشية والشركات المحلية عرضة لصدمات الثقة في قدرتها على سداد ديونها (على غرار ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية فيما يتعلق بديون الأسر المعيشية والقلق في الوقت الحاضر إزاء ديون الشركات غير المالية)، الأمر الذي يؤثر تأثيراً هاماً غير مباشر على الاستقرار المالي العالمي⁽³⁶⁾. إضافة إلى ذلك، يبدو أن الاعتماد على مستويات مرتفعة من واردات مكونات المنتجات والخدمات النهائية، أو التعاقد الخارجي، يقوض إيجاد فرص عمل عالية الجودة، ويعزز الفصل في سوق العمل، مما يزيد من أوجه عدم المساواة في الدخل.

28- ومن منظور البلدان النامية، يثير استمرار هيمنة دولار الولايات المتحدة في ظل بيئة مالية دولية شديدة التقلب مشاكل تعزى في المقام الأول إلى كون هذه الهيمنة تزيد من تفاقم قيود شديدة أصلاً على ميزان المدفوعات. وعلى الرغم من أن آراء الخبراء منقسمة بشأن مستقبل هيمنة دولار الولايات المتحدة بوجه أعم⁽³⁷⁾، فإن الأدلة المتاحة تشير إلى أن هذه الهيمنة لا تزال راسخة في البلدان النامية. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية، ارتفعت حصة الدولار في احتياطيات البلدان النامية من العملات الأجنبية من نسبة

(35) Y Varoufakis, 2011, *The Global Minotaur: America, the True Origins of the Financial Crisis and the Future of the World Economy* (Zed Books, London)

(36) الأونكتاد، 2020(أ)، الفصل الثاني.

(37) انظر B Eichengreen, 2019, Two views of the international monetary system متاح في الرابط التالي: <https://www.intereconomics.eu/contents/year/2019/number/4/article/two-views-of-the-international-monetary-system.html>

ثابتة إلى حد ما تُقدَّر بـ 60 في المائة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى ما يزيد على 65 في المائة. علاوة على ذلك، ارتفعت حصة الأوراق المالية المقومة بالدولار في مجموع جميع الأوراق المالية الدولية الصادرة عن البلدان النامية في الفترة 2007-2019 من 66,9 في المائة إلى 80 في المائة، وهيمن الدولار أيضاً على توسع الأسواق الموازية في الاقتصادات النامية الأكبر حجماً⁽³⁸⁾.

29- ويمكن أيضاً أن يُسهَّل الاعتماد على عملة رائدة تحكم النظام النقدي والمالي الدولي استخدام الجزاءات المالية لتحقيق هدف صريح هو تغيير النظام في بعض البلدان. ويشكل استخدام التدابير الانفرادية والقسرية انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي بموجب ميثاق الأمم المتحدة⁽³⁹⁾، وهناك اتفاق واسع النطاق على أن هذه التدابير نادراً ما تحقق أهدافها المعلنة⁽⁴⁰⁾. غير أن الجزاءات المالية تعتمد في الوقت الحاضر اعتماداً مباشراً على هيمنة دولار الولايات المتحدة وعلى الإنفاذ من خلال نظام الدفع الدولي المهيمن، مما يجعل من الصعب أو المستحيل على المستهدفين، مسؤولين أو إدارات أو مؤسسات، تنفيذ معاملات قائمة على الدولار⁽⁴¹⁾. وخلافاً للجزاءات التجارية، تميل قوى السوق أيضاً إلى تعزيز الجزاءات المالية، من خلال تأثيرها على الأطراف الثالثة، وبالنظر إلى شواغل المصارف الوسيطة بشأن السمعة والتكاليف المالية التي تترتب على تعرضها للملاحقة القضائية بسبب انتهاك هذه الجزاءات.

ثانياً- الجائحة: تقلص حيز السياسات الضريبية ونقص تنسيق السياسات الدولية

30- برزت هذه المسائل البنوية من جراء تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي. ووفقاً لتقديرات الأونكتاد، من المتوقع أن ينخفض الناتج العالمي بنسبة 4,2 في المائة في 2020، ثم ينمو بنسبة 4,1 في المائة في 2021 إذا اعتمدت السياسات الملائمة. ومع ذلك، سيظل الدخل العالمي في 2021 أقل بنسبة 5,7 في المائة من اتجاهه السائد قبل الجائحة⁽⁴²⁾.

31- وربما ساعدت التدخلات الحكومية الواسعة، حتى الآن، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، في تفادي الأسوأ في هذه الاقتصادات. فقد تضمنت تدخلات نقدية وضريبية فورية، أعقبها توسيع نطاق تسهيلات الإقراض الأطول أجلاً ليشمل الشركات غير المالية، وتقديم الدعم إلى الشركات الأصغر حجماً والعاطلين عن العمل والعمال المسرحين مؤقتاً. وتعززت مكانة ميزانيات المصارف المركزية في أصول القطاع العام والقطاع الخاص غير المالي أكثر بكثير مما كانت عليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية. غير أن البلدان النامية لا تستطيع بسهولة أن تُسطح منحى العدوى بإغلاق أجزاء كبيرة من اقتصاداتها غير الرسمية في المقام الأول، من دون أن تخاطر بأن يتجاوز عدد المتوفين من الجوع عدد المتوفين من المرض. ويبدو أن نظم الصحة والحماية الاجتماعية فيها أضعف حالاً، مما يتطلب بذل جهود إضافية أقوى لمكافحة

(38) الأونكتاد، 2019(أ)، الفصل الرابع، والحسابات المستندة إلى إحصاءات الأوراق المالية الدولية، التابعة لمصرف التسويات الدولية.

(39) انظر، على سبيل المثال، A/RES/74/200.

(40) انظر، على سبيل المثال، M Neuenkirch and F Neumeier, 2016, The impact of United States sanctions on poverty, *Journal of Development Economics*, 121(C):110-119.

(41) BE Carter and R Farha, 2013, Overview and operation of United States financial sanctions, *Georgetown Journal of International Law*, 44:903-913. تُسَوَّى الغالبية العظمى من المعاملات المنفذة بالدولار عبر الحدود (95 في المائة وفقاً للمصرف الاحتياطي الاتحادي في نيويورك) عن طريق نظام غرفة المقاصة للدفع فيما بين المصارف، الذي تتولى المؤسسات المالية من خلاله رصد المعاملات، وحفظها أو رفضها أو إيقافها، وتقديم تقارير عنها إلى مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية.

(42) الأونكتاد، 2020(أ)، الفصل الأول.

الجائحة مقارنة بالموارد الموجودة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لمصارفها المركزية أن تؤدي دور المقرض الأخير لحكوماتها وتوسع ميزانيتها على نطاق مماثل للنطاق السائد في الاقتصادات المتقدمة، من دون المخاطرة بتخفيض هائل لقيمة العملات المحلية مقابل العملات الصعبة وما يترتب على ذلك من زعزعة شاملة للاقتصاد الكلي. ونظراً إلى قلة أو تناقص الاحتياطات الوقائية الدولية بالفعل في العديد من البلدان النامية، فإنها تعتمد بالتالي اعتماداً شديداً على دعم السيولة الدولية بالعمللة الصعبة.

32- وقد تعززت قيود ميزان المدفوعات المفروضة على الحيز المالي المحلي خلال فترة الجائحة عبر أربع قنوات رئيسية.

33- أولاً، إن هروب رؤوس الأموال غير المقيمة من البلدان النامية بسبب الجائحة لم يسبق له مثيل مقارنة بفترات الأزمات السابقة، حيث بلغ مجموع رؤوس الأموال المهربة 104,8 مليارات دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من الجائحة، بينما وصل حجمها إلى 33 مليار دولار في الفترة نفسها التي أعقبت الأزمة المالية العالمية⁽⁴³⁾.

34- ثانياً، تشير التقارير إلى انكماش تجارة البضائع الدولية بنسبة 17,7 في المائة في الفترة آيار/مايو 2019 - آيار/مايو 2020، مما قوّض حصول البلدان النامية على إيرادات العملات الأجنبية⁽⁴⁴⁾. وتؤثر المضاربة المالية في الأسعار، إلى جانب انخفاض الطلب الإجمالي العالمي، تأثيراً شديداً على البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وعلى رأسها النفط، تليه عن كثب معادن أخرى مثل النحاس. ويشكل شبه انهيار قطاع السياحة الدولية (الخدمات التجارية) عاملاً هاماً أيضاً، لأن هذا القطاع ظل لمدة طويلة شريان الحياة للعديد من البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

35- ثالثاً، من المتوقع أن تنخفض التحويلات المالية، التي تشكل مصدراً حيوياً للتدفقات الداخلة من العملة الأجنبية بالنسبة للعديد من البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، بنحو 20 في المائة في 2020 مقارنة بالمستوى القياسي الذي بلغ 554 مليار دولار في 2019⁽⁴⁵⁾.

36- رابعاً، من المتوقع أن ينكمش الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الذي عادة ما يشكل طريقة أكثر استقراراً للتمويل الخارجي، بنسبة تصل إلى 40 في المائة في 2020 مقارنة بعام 2019⁽⁴⁶⁾. وترداد هذه الحالة حرجاً بالنسبة للبلدان النامية التي وصلتها الجائحة وهي مثقلة أصلاً بأعباء ديون خارجية كبيرة.

37- وعموماً، فإن تضافر الضغوط على الميزانيات العامة المحلية من جراء متطلبات الإنفاق الفوري المرتبط بالصحة والقيود المتزايدة على ميزان المدفوعات قد أدى إلى فجوة كبيرة في الإنفاق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في التعامل مع تداعيات الجائحة (الشكل 6).

(43) المرجع نفسه، الشكل 1-5.

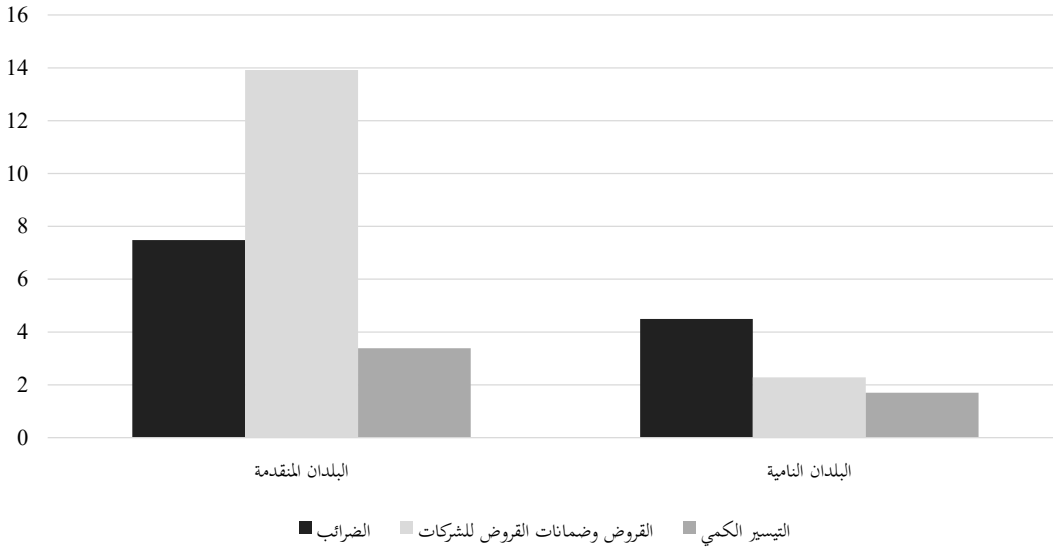
(44) Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis, 2020, World trade monitor, June 2020، متاح في الرابط التالي: <https://www.cpb.nl/en/cpb-world-trade-monitor-june-2020>.

(45) World Bank, 2020, COVID-19 crisis through a migration lens, Migration and Development Brief No. 32.

(46) الأونكتاد، 2020(ب).

الشكل 6

حجم مجموعات الحوافز السياساتية المرتبطة بالجائحة، 25 أيار/مايو 2020
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى المصادر الوطنية الواردة في إفادات معهد المالية الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (انظر UNCTAD, 2020d, South–South cooperation at the time of COVID-19: Building solidarity among developing countries، متاح في الرابط التالي: <https://unctad.org/meeting/panel-discussion-south-south-cooperation-times-covid-19>).

ملاحظة: لا تُدرج ضمن مفهوم "ضريبي" تدابير التأجيل القصير الأجل، أي مدفوعات الضرائب المؤجلة من فصل أو شهر إلى آخر؛ ويشير مفهوم التيسير الكمي إلى تقديرات مشتريات الأصول الإضافية من جانب المصارف المركزية للتصدي للجائحة.

38- لقد استجاب المجتمع الدولي استجابة محتشمة لضمان توفير السيولة الكافية للبلدان النامية. و زاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي زيادة كبيرة وسريعة من تسهيلات قروضهما في حالات الطوارئ وبسبب إمكانية الحصول عليها، ومع ذلك لا يزال هذا الإقراض يشكل اقتراضاً جديداً بتكلفة، ولا يزال مرتبطاً بشروطية سياسات الإصلاح المثيرة للجدل التي ثبتت في حالات كثيرة سابقاً أنها تأتي بنتائج عكسية. أما المقترحات الرامية إلى تعزيز حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي من أجل توفير تخفيف غير مشروط للسيولة، ولا سيما للبلدان النامية، "فلم تلق آذاناً صاغية" وظلت ترتيبات مبادلة العملات بين المصارف المركزية لتيسير الحصول على العملات الصعبة محصورة في عدد قليل من البلدان النامية الكبيرة⁽⁴⁷⁾. وركز تخفيف عبء الديون إلى حد بعيد على عمليات تجميد سداد الديون التي عرضتها مبادرة وقف سداد الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين لصالح أفقر البلدان، واعتمدها في 15 نيسان/أبريل 2020 ثم مددتها حتى حزيران/يونيه 2021⁽⁴⁸⁾. وبموجب هذه المبادرة، يحق لـ 73 بلداً معظمها من فئة البلدان النامية المنخفضة الدخل أن تعلق سداد الديون المستحقة لدائيتها الثنائيين شريطة أن يكون لها مركز اقتراض نشط لدى صندوق النقد الدولي، بما في ذلك التقدم بطلب للحصول على التمويل في المستقبل، وأن تقدم كشفاً كاملاً عن التزاماتها المتعلقة بالدين العام. وعلقت المبادرة في الوقت الراهن

(47) انظر على سبيل المثال، الأونكتاد، 2020(أ)، الفصل الرابع.

(48) انظر البلاغ المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2020، المتاح في الرابط التالي: <https://g20.org/en/g20/Pages/documents.aspx>.

سداد ديون يتراوح مجموعها بين 5 و6 مليارات دولار للبلدان النامية الـ 46 الموقعة على المبادرة حتى الآن. وبلغ إجمالي أرصدة الديون العامة الخارجية الطويلة الأمد للبلدان المستوفية لشروط الاستفادة من المبادرة 457,3 مليار دولار في نهاية 2018، كان مبلغ 174,3 مليار دولار منها ديوناً مستحقة لدائنين ثنائيين⁽⁴⁹⁾.

39- وتحدد أزمة كوفيد-19 أيضاً بزيادة عرقلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في موعدها. فبعد مرور خمس سنوات على انطلاق فترة التنفيذ وقبل بداية الأزمة، أشارت تقديرات الأونكتاد إلى أن الاستثمار في 10 مجالات رئيسية لا يزال غير كاف. وزاد، على سبيل المثال، عدد المشاريع المعلن عنها لجميع البلدان النامية من 478 في الفترة 2010-2014 إلى 676 في الفترة 2015-2019، غير أنه لا يزال يمثل انخفاضاً في قيمة الاستثمار من 618 مليار دولار إلى 417 مليار دولار، أو تراجعاً بنسبة 32 في المائة. علاوة على ذلك، لم يبدأ سوى ثلث هذه المشاريع في جذب إنفاق فعلي منذ 2015، بلغ 148 مليار دولار في 2019⁽⁵⁰⁾.

ثالثاً- معالجة القضايا البنوية: بحث تعددية الأطراف في أوقات الأزمات

40- تتطلب المسائل البنوية استجابات بنوية. وبناء القدرة على التصدي للمسائل البنوية (مثل انعدام الاستقرار المالي على الصعيد العالمي، وتزايد التفاوت في الدخل، وتنامي القوة السوقية، مما يفضي إلى اختلالات شديدة في الاقتصاد العالمي ونمو تحركه الديون) خطوة أولى، لكنها خطوة تجعل من التنسيق المتعدد الأطراف أمراً يقتصر على الحد من الضرر. ولذلك، ينبغي أن تعزز تعددية الأطراف المنبئة أيضاً قدرتها على إصلاح النظام الحالي للحكومة الاقتصادية العالمية بغية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والعمل وفقاً لما يرد في خطة عمل أديس أبابا، على مراعاة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعزيز اتساق السياسات العامة على نطاق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة كافة.

41- وسيكون تعزيز الطلب الإجمالي العالمي أمراً حاسماً لتحقيق انتعاش مستدام بعد الجائحة، لا يعيد الأمور إلى ما كانت عليه من قبل فحسب، بل يعالج تحدي الشمولية والاستدامة. وفي عالم يتسم بالتمويل المتنقل، قد تتردد حكومات كثيرة في اعتماد سياسات توسعية جريئة من تلقاء نفسها خشية أن يؤدي ذلك إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض قيمة العملة، أو أن تتسرب معظم الفوائد المتأتية من تزايد الطلب المحلي إلى بلدان أخرى. ولذلك فإن أحد المجالات ذات الأولوية لبعث تعددية الأطراف هو تعزيز التنسيق المتعدد الأطراف للجهود الوطنية في مجال السياسات، من أجل ضمان استفادة جميع البلدان من دفعة متزامنة لأسواقها المحلية والخارجية. وبغية زيادة مشروعية حزمة منسقة من حوافز الاقتصاد الكلي، يمكن ربط المبادرات التي تتخذها بضعة أطراف، مثل مبادرات مجموعة العشرين، بمداورات في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي⁽⁵¹⁾.

42- وسيكون من الأهمية بمكان أيضاً زيادة فعالية تنسيق السياسات على صعيد متعدد الأطراف من أجل تعزيز التمويل الإنمائي الدولي وتمتين الدعم المقدم للبلدان النامية في تعبئة الموارد المحلية لهذا الغرض. وينبغي أن تشمل الخطوات الأولى وذات الأولوية في هذا الاتجاه ما يلي:

(49) UNCTAD, 2020c.

(50) الأونكتاد، 2020(ب).

(51) انظر، على سبيل المثال، A/CONF.214/CRP.1، (تقرير لجنة الخبراء التابعة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، 2009).

(أ) تعزيز دور حقوق السحب الخاصة في نظام الاحتياطي الدولي لتسهيل توفير دعم السيولة غير المشروط بالعملية الصعبة للبلدان النامية. وتمثل إحدى طرق استعادة قوة الدفع في توسيع نطاق حقوق السحب الخاصة في ربط هذه الحقوق بأهداف التنمية المستدامة و/أو بأهداف محددة، مثل عكس اتجاه الضرر البيئي والتدهور البيئي؛

(ب) وضع خطة مارشال عالمية للتعاوي الصحي والقدرة على الصمود في المستقبل في وجه الصدمات المرتبطة بالصحة في البلدان النامية. ويمكن تمويل ذلك من خلال مزيج من المساعدة الإنمائية الرسمية المعززة في السنتين المقبلتين وحزمة دعم من جانب المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف التي أعيد تمويلها⁽⁵²⁾؛

(ج) تعزيز التنسيق المتعدد الأطراف لمعالجة أعباء الديون الخارجية التي لا يمكن تحملها في البلدان النامية، وهو أمر ملح للغاية في السياق الحالي من أجل تجنب تحويل أزمة السيولة إلى سلسلة من حالات العسر السيادي. وقد أيدت مبادرة الأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده مجموعة من المقترحات السياساتية القصيرة والطويلة الأجل في هذا الصدد، شاركت في الدعوة إليها الأمم المتحدة وجامايكا وكندا، تبرز دور الأمم المتحدة المحوري في هذا المجال⁽⁵³⁾. وسيكون توطيد التنسيق المتعدد الأطراف أمراً حاسماً من أجل تطبيع التجميد التلقائي لسداد الديون استجابة لحالات الكوارث التي تشمل جميع أنواع الدائنين (التجاريين والثنائيين والمتعددي الأطراف) وتوفير إطار متعدد الأطراف متوازن وشامل وشفاف لتخفيف عبء الديون وإجراءات إعادة هيكلة الديون السيادية. وكما أشار إليه الأونكتاد⁽⁵⁴⁾، فإن الطابع الجزأ والمخصص لهيكل الحالي للديون الدولية يؤدي على نحو روتيني إلى حلول لأزمة الديون تنزع إلى تقويض آفاق النمو والقدرة على تحمل الديون في المستقبل في البلدان النامية، بدلاً من تعزيزها؛

(د) إنشاء وكالة عامة لتقدير الجدارة الائتمانية يمكنها أن تتيح منظوراً مستقلاً وعماماً بشأن الجدارة الائتمانية للكيانات السيادية والمصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف. وقد أصبح الدور الإشكالي المتمثل في وجود عدد قليل من وكالات تقدير الجدارة الائتمانية باعتبارها هيئات تحكيم فعلية للسلوك المالي المسؤول واضحاً بوجه خاص خلال الجائحة، مما يجد من فعالية مبادرة وقف سداد الديون، بينما تظل أكبر وكالات تقدير الجدارة الائتمانية أيضاً من بين الشركات التي استفادت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الجائحة؛

(هـ) تيسير لجوء الحكومات بمرونة ومن دون شروط إلى فرض ضوابط على رؤوس الأموال للتخفيف من تقلبات تدفق رؤوس الأموال ودعم فعالية سياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى ضمان النمو الاقتصادي والتنمية؛

(و) تقوية الدعم المقدم إلى المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية، بطرق منها تيسير إعادة رسميتها؛

(ز) التخفيف من تقلب أسعار السلع الأساسية من خلال لوائح دولية تهدف إلى: زيادة الشفافية في أسواق العمليات الآنية، للسماح لمنتجي السلع الأساسية ومستهلكيها بتحديد ما إذا كانت الإشارات السعرية المحددة تتعلق بتغيرات في الأساسيات أو بأحداث الأسواق المالية؛ والحد من

(52) الأونكتاد، 2020(أ)، الإطار 5-2.

(53) انظر <https://www.un.org/en/coronavirus/financing-development/>.

(54) انظر، على سبيل المثال، الأونكتاد، 2015، تقرير التجارة والتنمية، 2015: وضع البنين المالي العالمي في خدمة التنمية (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف)، الفصل الخامس؛ والأونكتاد، 2019(أ)، الفصل الرابع.

المضاربة المالية في السلع الآجلة وأسواق الأوراق المالية غير المدرجة، وذلك مثلاً بوضع حدود تقييدية مفرطة على حيازات المراكز الرامية إلى المضاربة؛ ودعم إعادة إبرام الاتفاقات الدولية بشأن السلع الأساسية، ولا سيما في أسواق السلع الغذائية الأشد تعرضاً للصدمات البيئية والتي تترتب على عدم استقرار الأسعار فيها آثاراً اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق على أضعف الفئات السكانية.

43- غير أن اتباع نهج شامل متعدد الأطراف لمعالجة الاختلالات البنوية في الاقتصاد العالمي يجب أن يتجاوز التحسينات الأولية المدخلة على الهيكل المالي الدولي، مهما كانت حيوية. ويجب أن يكبح أيضاً جماح أوجه عدم المساواة التي نشأت عن زيادة تركُّز السوق وبحث الشركات عن الربح، من خلال تنسيق لوائح مكافحة الاحتكار. وتشكل مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدها الجمعية العامة في 1980، منطلقاً ذا صلة يمكن الاستناد إليه في هذا الصدد. إضافة إلى ذلك، سيلزم إحراز مزيد من التقدم في إصلاح النظام الضريبي الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية؛ وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بحق فيما يتعلق بإصلاح الضرائب الدولية المفروضة على الشركات للحد من استراتيجيات تحويل الأرباح؛ ومعالجة المسائل الهامة الناشئة عن فرض الضرائب على المنصات الرقمية الفائقة. وأخيراً، فإن إعادة التوازن إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف لضمان اضطلاعها بدور إنمائي أقوى أمر ضروري، لزيادة الحيز السياسي في البلدان النامية من أجل تشجيع التحول الهيكلي. وينبغي أن يشمل ذلك إحياء الولاية الإنمائية لجولة الدوحة للمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، ولكنه يتطلب أيضاً إعادة النظر في القيود المتفاوض عليها على الصعيدين الثنائي والإقليمي، مثل القيود المفروضة على استخدام حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، عندما تكون هذه القيود أشد من الاتفاقات المتعددة الأطراف.

44- وتتحمل البلدان النامية وطأة التفاوتات البنوية الحالية في الاقتصاد العالمي من خلال تقلص الحيز السياسي الوطني وارتفاع مستويات الضعف أمام عدم الاستقرار المالي والصدمات الخارجية في مجال الاقتصاد الكلي. ولذلك لا غنى عن النجاح في تمتين تنسيق السياسات والتعاون على صعيد متعدد الأطراف من أجل تعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها الرسمي في الهيئات التي تؤدي دوراً محورياً في الحوكمة المالية والاقتصادية العالمية، ومواصلة تدعيم دور الأمم المتحدة بوصفها أشمل المحافل لتشجيع التعاون المتعدد الأطراف في معالجة المسائل البنوية والنهوض الفعال بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويرد في هذه المذكرة عدد من الإمكانيات في هذا الصدد، وينبغي النظر أيضاً في سبل إضافية استناداً إلى مواطن القوة الموجودة في منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على وجه الخصوص.